

ظاهرة احلال العملة (الدولة) في الاقتصاد العراقي 2003-2007 ا. د. هجير عدنان زكي(*)

المقدمة

يقصد بالدولة أو إحلال العملة قيام النقود الأجنبية بتأدية الوظائف المناطة أصلاً بالعملة المحلية كوحدة للقياس أداة للتحاسبات وواسطة في التبادل ومخزن للقيمة وأداة للمدفوعات الآجلة. وقد عرفت إقتصادات العالم هذه الظاهرة في حقب الأزمات وتراجع الأداء المحلي لا سيما في الظروف التي تتصاعد فيها معدلات التضخم بنمط سريع أو مفرط، إذ ما يلبث الدولار ان يأخذ امتداته في التداول فينتقل من النطاق الدولي الى القيام بالتسويات النقدية على الصعيد المحلي وهذا يمثل في الواقع امتداد الدولة من النظام النقدي الدولي الى النظام النقدي المحلي.

وتتنطوي هذه الظاهرة على مضامين كثيرة منها ما يتعلق بالسيادة النقدية ودرجة تحكم السياسة النقدية المحلية لتحقيق اهدافها ومنها ما يتعلق بهيكل الثروة على مستوى القطاعات والافراد بسبب خصائص بنية التكاليف المحلية التي تجعل من الدولار يأخذ قيمة مغالى فيها في الاقتصاد الوطني بالقياس الى قوته الشرائية على الصعيد الدولي.

وقد عرف الاقتصاد العراقي ظاهرة الدولة منذ أواخر عقد الثمانينيات إلا ان استشرائها كظاهرة مألوفة على مستوى التداول المحلي بدأ مع عقد التسعينيات أبان مدة الحصار الاقتصادي وصار من المألوف ان يجري التقييم بالدولار الأمريكي للسلع الداخلة في عملية التبادل بدءاً من تلك الداخلة في عملية المتاجرة الخارجية وانتهاء بكل انواع السلع المتداولة، بالتزامن مع الانخفاض الحاد الذي أصاب قيمة الدينار العراقي.

يسعى هذا البحث الى التحري عن مضامين الدولة وتقديرها في الاقتصاد العراقي وعلاقتها بالتوجهات المعلنة للتحويل الى نظام السوق. ويستند الى فرضية مفادها ان الدولة في الاقتصاد العراقي لم تأخذ بعد جميع أبعادها وذلك يعد العراق لم يدخل عملياً في الانفتاح الاقتصادي و المالي الدولي وبالتالي فان تقدير الظاهرة لا يزال قاصراً عن اعطاء النسب الحقيقية لأبعادها، وهو ما لن يتحقق الا بعد ان تترك اتجاهات التحويل نحو الانفتاح الاقتصادي أبعادها الملموسة.

(*) رئيس قسم العلاقات الاقتصادية والدولية كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين

أستنادا الى ما سبق فقد قسم البحث الى ثلاثة أقسام رئيسة تتناول الأول مدخلا مفاهيميا في الظاهرة. فيما تتناول الثاني علاقة الظاهرة بالتحول الى نظام السوق حسب ما تفيد به تجارب دول العالم النامي. أما الثالث فيسعى الى الوقوف عند الظاهرة في الاقتصاد العراقي وتقديرها وتقصي احتمالات تطورها في ظل الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتقب.

أولا: مدخل مفاهيمي في ظاهرة إحلال العملة (الدولة)

يقصد بالدولة Dollarization - أو إحلال العملة currency substitution المكنة الإجمالية للنقود الأجنبية في أن تستخدم لتأدية كل أنواع الخدمات التي تقدمها النقود الوطنية.* وقد دأبت الأدبيات الاقتصادية على استخدام مفردة الدولة dollarization للتعبير عن كل أشكال إحلال العملة الأجنبية محل العملة الوطنية في تأدية وظائف النقد المحلي. فالدولة وصف يرد لتأشير قيام مواطني دولة ما باستخدام واسع للدولار الأمريكي (أو أية عملة أخرى) بدلا عن /أو جنبا إلى جنب العملة الوطنية في تأدية الوظائف المناطة أصلا بهذه الأخيرة. وتظهر الدولة (غير الرسمية) عندما يقوم الأفراد بالاحتفاظ بايداعات من العملة الأجنبية والأوراق النقدية الأخرى لحماية أنفسهم في الغالب من التضخم المحلي. وبهذا المعنى فإن الدولة، كمفهوم تتضمن إحلال العملة وإحلال الموجودات، الذي يعني قيام الافراد باستخدام العملة الاجنبية في التداول لتأدية وظائف النقود كمخزن للقيمة وأداة للمدفوعات الآجلة وقد تقوم العملة الاجنبية بتأدية وظيفة النقود كواسطة في التبادل عندما يبلغ عدم الثقة بقيمة العملة المحلية حدا يجعل الدولة تتحول من ظاهرة جزئية الى ظاهرة شاملة في احلال العملة وهذه الحالة تؤذن بدخول النظام النقدي المحلي بمرحلة حرجة في فقدان السيادة النقدية تقرب من الانهيار وهي الحلالات التي عرفتھا اقتصادات العالم ابان الأزمات الحادة والحروب الأهلية والأشكال القاسية من الحصار الاقتصادي. ويعد الانتقال في استخدام النقود الاجنبية من تأدية وظيفة الى أخرى من وظائف النقود مؤشرا ذو دلالة خاصة عن طبيعة المشاكل التي يعانيتها النظام النقدي المحلي ومن خلفه الاداء الاقتصادي الكلي فضلا عن ما يشار إلى اختلافهما في الظهور مع اختلاف أغراض التحول من العملة المحلية إلى العملة الأجنبية وما يراد من العملة الأجنبية أن تؤديه من وظائف النقود. ولغرض الوصول إلى تحديد دقيق لمفهوم

* راجع في ذلك :د.هجير عدنان زكي أمين - ظاهرة احلال العملة في البلدان النامية - الأسباب و النتائج - مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد ، كلية الإدارة و الاقتصاد - الجامعة المستنصرية - العدد 47 السنة 2003 . كذلك :

Dollarization and Euroization in Transition Countries James.W.Dean and Edgar L.Fiege Presented at the Fordham University International Conference on "Euro and Dollarization" Apr 5-6 -2002
<http://www.ssc.wisc.edu/econ/archive/latpap6.pdf>

إحلال العملة ينبغي الإشارة الى إن عرض النقد المسجل في الاقتصاد المدولرجزيًا يكون اقل من عرض النقد الفعلي وذلك بسبب وجود العملة الأجنبية في التداول وبهذا القدر يكون عرض النقد خارج عن إدارة السلطة النقدية. لذلك تطالعنا الادبيات الاقتصادية بأكثر من مؤشر لتقدير الظاهرة يأتي في مقدمتها مؤشر إحلال العملة (أو مؤشر الدولار Dollarization Index) على أساس الصيغة الآتية:

1. مؤشر إحلال العملة = العملة الأجنبية في التداول / عرض النقد الضيق الفعلي.

ويعد هذا المؤشر من أكثر مؤشرات الإحلال الجزئي حساسية، إذ انه يقيس ذلك الجزء من عرض النقد الضيق المحتفظ به بالعملة الأجنبية، التي تستخدم لأغراض التداول.

أما مؤشر إحلال الموجودات (Assets Substitutio Index) فيراد منه الدلالة على استخدام الموجودات النقدية المقيمة اسمياً بالعملة الأجنبية كبدايل للموجودات النقدية المسماة بالعملة الوطنية، في قدرتها على إن تحل محل العملة الوطنية كموجودات مدرة للعوائد فضلاً عن كونها مخزن للقيمة وهو يقاس بنسبة الموجودات النقدية بالعملة الأجنبية إلى الموجودات النقدية بالعملة المحلية (إيداعات جارية وزمنية) باستثناء السيولة خارج المصارف. ويقاس بالصيغة الآتية:

2. مؤشر إحلال الموجودات = الإيداعات بالعملة الأجنبية في الجهاز المصرفي / الإيداعات بالعملة المحلية + أشباه النقد.

وبالطبع يمكن الاستناد الى هذا المؤشر إذ يكون هناك ثقة عالية لدى المتعاملين في إيداع العملات الأجنبية في الجهاز المصرفي سواء على شكل إيداعات جارية و/أو إيداعات مدرة للعوائد. ومن الجدير بالذكر هنا ان إحلال العملة لتأدية دور مخزن للقيمة ولأغراض الاحتياط يمكن أن يأخذ شكل الإيداعات الجارية و/أو المحتفظات لدى الأفراد، وان ترجيح أي من الوسيلتين تغلب في الظهور يعتمد على الثقة بالجهاز المصرفي و على طبيعة الطرف العام السائد. لذلك قد ينحاز المؤشر لصالح إحلال العملة إذ تستخدم النقود الأجنبية الموجودة لدى الافراد كواسطة للتبادل وكمخزن للقيمة، اذا كان الطرف العام لا يشجع المتعاملين على إيداع مدخراتهم من العملات الأجنبية في الجهاز المصرفي، كما هو الحال في حالة العراق.

وتكمن الصعوبة في قياس مؤشر إحلال العملة في مسألة تقدير حجم العملة الأجنبية في التداول. فالمحدد الرئيس الذي يواجه أي جهد يسعى إلى تحليل آثار الإحلال غير الرسمي للعملة يكمن في صعوبة الحصول على بيانات يمكن الاعتماد عليها في تحديد حجم العملة الأجنبية في التداول لذلك تبقى الصعوبة قائمة في تحديد القيم الرقمية لمؤشرات إحلال العملة وإحلال الموجودات.

لذلك جرى تطبيق المؤشر المعتمد لدى صندوق النقد الدولي في قياس نسبة الإحلال أو الدولار متى ما كانت المحتفظات من العملة الأجنبية على شكل ودائع تشكل نسبة مهمة من عرض النقد أو إن العملة الأجنبية في التداول والمودعة تستعملان بصفة تكميلية، أما إذا كانت العملة الأجنبية تستخدم بشكل أساسي لأغراض المعاملات أو إن هناك معدلاً عالياً للإحلال بين الودائع والعملة الأجنبية في التداول فإن هذا المؤشر يكون قاصراً في إعطاء تصور عن حجم الظاهرة. وتشير صيغة مؤشر الصندوق لقياس الدولار الى ما يأتي:

3. مؤشر صندوق النقد الدولي للإحلال = ايداعات بالعملة الاجنبية/عرض النقد بالمفهوم الواسع
ومما يذكر في هذا الصدد إن تقديرات الدولار في أمريكا اللاتينية المقاسة حسب مؤشر صندوق النقد الدولي قد اظهر قيماً مخالفة عن القيم التي تم احتسابها على أساس مؤشر الإحلال (المؤشر رقم 1).

وغالباً ما يأخذ إحلال العملة تتابع المراحل التي تشير إليها أساسيات وظائف النقود كمخزن للقيمة و وسيلة للدفع ووحدة للحاسب. ففي المرحلة الأولى، التي يشار إليها "بمرحلة إحلال الموجودات" يقوم الأفراد بالاحتفاظ بالسندات الأجنبية والايداعات في الخارج كمخزن لقيمة موجوداتهم تجنباً لخسارة ثروتهم بسبب التضخم على الأغلب.*

في المرحلة الثانية من الإحلال، التي يطلق عليها "بمرحلة إحلال العملة" يقوم الأفراد بالاحتفاظ بكميات كبيرة من العملات الأجنبية على شكل ايداعات في الجهاز المصرفي:

- إذا سمح لهم بذلك أو إذا اطمئنوا إلى ذلك - ولكن في أحيان كثيرة لا يأخذ إحلال العملة شكل ايداعات في الجهاز المصرفي حتى لو سمحت السلطات بذلك تحسباً من احتمالات المصادرة، وفي هذه الحالة يأخذ إحلال العملة شكل الاحتفاظ بالنقود الأجنبية التي تستخدم في البداية كمخزن للقيمة ثم كوسيلة للدفع. وفي المرحلة الأخيرة من الإحلال الشامل غير الرسمي يبدأ الناس بالتفكير في كل الصفقات (الصغيرة و الكبيرة منها) بصيغ العملة الأجنبية.
- نتائج و مضامين إحلال العملة:

تحتل العملة الأجنبية حيزاً في التداول النقدي في البلدان التي تمر بظروف عدم الاستقرار النقدي وتأخذ هذه العملة مكانها إلى جانب العملة المحلية في عرض النقد لتصبح عاملاً من عوامل

*تشير بعض المصادر إلى مرحلة سابقة لمرحلة إحلال الموجودات (خزن القيمة)، إذ إن ما يحدث في البداية هو قيام العملة الأجنبية بوظيفة (وحدة للقياس) قبل أن تؤدي دور مخزن للقيمة ثم واسطة في التبادل.

التحكم في سعر صرف العملة الوطنية يعدّ إن تزايد التعامل بالعملة الأجنبية يكون حتماً على حساب التعامل بالعملة الوطنية. ويترتب على هذا الاتجاه جملة من النتائج نوجزها فيما يأتي:

1. إذ إن واحدة من أهم المظاهر الملازمة لظاهرة إحلال العملة هو الصعوبة في القياس، إذ لا تتوفر بيانات دقيقة حول ما يحتفظ به الأفراد من الموجودات الأجنبية كسندات أو كعملة ورقية، فإن اتساع الدولة غير الرسمية غير الخاضعة للقياس يؤدي من بين أشياء أخرى إلى جهل السلطة النقدية للكمية التي يتجاوز فيها عرض النقد المحلي الفعلي على عرض النقد، ويصبح عرض النقد رهناً بالاستجابات السلوكية لدى الأفراد التي تعكس التعامل مع العملة الحالة *substituting currency* وكل هذا من شأنه أن يقلل درجة تحكمية السلطة النقدية في إدارة سياستها. وفي السياق نفسه يلاحظ إن اتساع الإحلال الذي يؤدي إلى تجاوز عرض النقد المحلي الفعلي على عرض النقد، سيدفع بالسياسة النقدية التوسعية إلى تحقيق عكس النتائج التي تتوخاها- عكس الدورة التجارية *counter cyclical*- بسبب قيام الوحدات الاقتصادية بتوسيع إحلال العملة وهذا سيقبل بالطبع من فاعلية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها.¹ والعكس يتحقق عند قيام السلطات النقدية باتباع سياسات نقدية انكماشية.
2. من جهة أخرى يثير إحلال العملة إشكالية سعر الفائدة و التي تتمثل في ضرورة المساواة بين سعر الفائدة على الايداعات بالعملة المحلية وايداعات العملة الأجنبية الأمر الذي يعني ضرورة تساوي سعر الفائدة المحلي مع سعر الفائدة العالمي على العملة الأجنبية بمعنى إن البلد الذي تسود فيه ظاهرة الإحلال الجزئي سيفقد القدرة على استخدام سعر الفائدة في توجيه الاقتصاد. فإذا ما حاولت السلطة النقدية أن ترفع سعر الفائدة للعملة الوطنية فإن الفرق سيظهر بين الإقبال على الاقتراض بالدولار وبين الإقبال على الإيداع بالعملة الوطنية وهذا سيؤدي نظرياً إلى اتساع الإحلال، ولن تجد المصارف من يرغب بالاقتراض منها بالعملة المحلية. وبالعكس من ذلك إذا حاولت السلطة النقدية خفض سعر الفائدة على العملة الوطنية إلى أدنى من سعر الفائدة العملة الأجنبية فإن الإقبال على هذه الأخيرة سيؤدي إلى انهيار سعر صرف العملة الوطنية، بسبب تحويل ادخارات المودعين إلى أرصدة دولارية وهذا بدوره سيؤدي إلى اتساع حجم الإحلال.
3. كما ينطوي إحلال العملة كذلك على أضرار مالية، فالتعامل بالعملة الأجنبية يقلل من التكاليف التي يتحملها من يسعى إلى التهرب الضريبي كذلك تقلل من تكاليف التعامل في

¹ راجع: Unofficial Dollarization in Latin America

<http://www.ssc.wisc.edu/econ/archive/latpap6.pdf>

الاقتصاد الباطن وهذا يضعف بالطبع قدرة الدولة في حصر الموارد الحقيقية للقطاع الخاص وتعمق العجز المالي. كما إن اتساع نشاطات الاقتصاديات الباطنة *under ground economy* يعمل على تحريف أنظمة المعلومات الكلية في الاقتصاد مما يؤدي بدوره إلى إضعاف قدرة السياسة الكلية في صياغة وتحقيق أهدافها. ومن جهة أخرى يساعد (الخفاء وعدم الرسمية) في تقليل كلف السرقة والاحتتيال على مستوى المنشأة ويمهد الطريق أمام المزيد من مظاهر الفساد الإداري و اقتناص الفرص غير المشروعة.

4. إن البلد الذي يحاول الإبقاء على سياسات مستقلة في إدارة النقد والمالية والأجور والأسعار والمحافظة على بنية معينة للتكاليف في إقتصاده سيتعرض إلى عارض مرضي *Syndrome* يتمثل في ارتفاع القوة الشرائية للعملة الأجنبية داخل البلد بالقياس إلى قوتها الشرائية في الأسواق الدولية وهذا يسمح بشراء رخيص للموجودات الحقيقية في الاقتصاد كما يسمح بإعادة توزيع الدخل لصالح المتعاملين في القطاع الخارجي على حساب أولئك الذين يتحملون كلفة انخفاض هيكل الأجور وبالتالي التكاليف. خلاصة القول إن الإحلال الجزئي للعملة إذا اخذ صيغة الظاهرة المفروضة على بلد نام يحاول التمسك بالسيادة الاقتصادية شكلا ومحتوى وتوجيهها وفقا لمصالحه الوطنية من شأنها أن تخلق تناقضات اقتصادية فيه تقود إلى عدم الاستقرار الاقتصادي واختلال التوازنات الداخلية فضلا عن الآثار التي يتركها على تقلبات سعر الصرف إذ تتسم سوق الصرف بقابلية عالية على الاختراق من العوامل الخارجية وتوقعات المتعاملين.

ثانيا :ظاهرة احلال العملة دوليا و علاقتها بالنظام النقدي الدولي والتحول الى اقتصاد السوق

تمثل العملة (الحالة) *Substituting Currency* العملة الأجنبية المختارة من المتعاملين في معظم الأقطار التي تسود فيها ظاهرة الإحلال .

وبالرغم من ان تعبير الدولار يرد للإشارة إلى كل العملات الأجنبية الحالة محل العملة الوطنية وليس الدولار فقط - إذ انه في الفترة الأخيرة بدأ شيوع استعمال تعبير (اليوروه) *Euroization* بعد إدخال العملة الأوروبية في العمل واتجاه دول وسط أوروبا نحو اتباع نظام السوق وتحولها لاتباع أنظمة صرف جديدة-، فان الشكل الغالب للدولة يتمثل في استخدام العملة الامريكية (الدولار) في الاحلال محل العملة الوطنية. فما ان تظهر بوادر الضعف في الأداء الاقتصادي المحلي وتتعرض القيمة الخارجية للعملة الوطنية الى ضغوط انخفاضية مع تصاعد سريع في معدلات التضخم وسيادة التوقعات المتشائمة حول الأداء الاقتصادي، حتى يبدأ الدولار الامريكي بالاحلال محل العملة المحلية في تأدية

وظائف النقود الوطنية، متحدياً بذلك السيادة الوطنية التي تمثلها العملة وفارضا صعوبات جديدة امام استقلال السلطات الاقتصادية في ادارة السياسة النقدية والاداء الاقتصادي ككل.

ولعل من المعالم الرئيسة للنظام النقدي الدولي القائم اليوم- الذي يرجع في تاريخه الى ما بعد الحرب العالمية الثانية- الدور الرئيس الذي يحتله الدولار الامريكي في السيولة الدولية إذ يمثل الدولار العملة الاحتياطية الأولى في العالم و الاداة الاوسع استخداما في التحاسب والتداول على الصعيد الدولي. وحيث ان نطاق هذا البحث لا يعنى بتعقب مقومات الدولار كعملة احتياطية دولية، الا انه لابد من الاشارة الى دور الدولار الامريكي في النظام النقدي الدولي استند الى جملة من العوامل الموضوعية التي تخص الاقتصاد الامريكي صاحب العملة الاحتياطية والعوامل الظرفية التي صاحبت تكوين نظام برتن وودز في اعقاب الحرب العالمية الثانية فضلا عن الدور الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية، عن طريق دعمها لنشوء ما يعرف بنظام الصرف بالذهب-الدولار بعد برتن وودز. لقد أسهمت الأسس التي قام عليها النظام النقدي الدولي وما احتله الدولار الأمريكي من دور محوري فيه، في تشجيع الولايات المتحدة على إتباع ما يعرف بسياسة (الإهمال غير المضر) Benign neglect إزاء عجزها المالي وإزاء العجز في ميزان مدفوعاتها. وكان قد شاع في حينها في الأدبيات الاقتصادية تعبير الاختلال المفيد Beneficial disequilibrium للإشارة بان عجز ميزان المدفوعات الأمريكي هو المصدر الذي يزود العالم بالدولار لتسيير التبادل الدولي. وإزاء الفيض الدولاري الكبير الذي عم العالم في أواخر عقد الستينيات انتقلت آليات خلق الدولار من الآليات الداخلية المعتمدة على عجز ميزان المدفوعات الامريكي الى الآليات الخارجية المتمثلة بدور المصارف خارج الولايات المتحدة لخلق الدولار الأمر الذي وفر دفعة كبيرة لتوسع استخدام الدولار الامريكي كعملة دولية على امتداد العالم². واصبح النظام النقدي الدولي نظاما مدولرا و ما ظاهرة الدولار على المستوى الوطني الا امتداد لظاهرة الدولار على مستوى العلاقات النقدية الدولية.

وعلى اساس هذا القبول الدولي بالدولار كاداة للمدفوعات الدولية، اصبح هذا الموجود النقدي الاداة المفضلة للإحلال محل العملة الوطنية الضعيفة متى ما استندت الى اداء اقتصادي مضطرب او اقتصاد يتعرض الى أزمات.

ومن جهة أخرى فان الشراكة التجارية و مصدر الاستثمار يوجه هو الآخر هوية العملة الحالة في التداول وهذا يصح على بالنسبة لدور الدولار في دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إذ تمثل

²د. هجير عدنان زكي امين - الاقتصاد الدولي - مطبعة دار الفكر - دمشق 2008

الولايات المتحدة الأمريكية الشريك التجاري الأول والمصدر الرئيس للاستثمار الأجنبي لأغلب هذه الدول. كذلك شكل المارك الألماني والفرنك الفرنسي وعملات أخرى، (قبل التحول الى اليورو) عملة ثانية مختارة في بعض الدول الأوروبية القريبة. التي ترتبط معها بشراكة تجارية قوية و من المتوقع ان تصبح الوحدة النقدية الأوروبية (اليورو) عملة منافسة للدولار في ظاهرة إحلال العملة خاصة في دول شرق و وسط أوربا (CEEC) التي اتجهت بعد تحولها إلى نظام السوق نحو اتباع نظم صرف جديدة . أما عن علاقة الظاهرة بالتحول الى اقتصاد السوق، فمن المعروف ان ما تتضمنه اجراءات سياسات التحول من فتح الاقتصاد تجاريا و ماليا و تحرير اسعار الصرف وتخفيض ما يعرف بتشوهات الاسعار الناجمة عن الدعم السلعي و ما يترتب عليها من اعادة تقييس بنية التكاليف المحلية مع بنية التكاليف الدولية، وهذه الاجراءات بمجموعها تنعكس على ارتفاع المستوى العام للأسعار وتدهور قيمة العملة في الحقبة الانتقالية على الأقل في احسن الاحوال لذلك غالبا ما ترتبط اجراءات التحول الى اقتصاد السوق مع استئراء الدولار وفيمكن ملاحظة ذلك من التوزيع الجغرافي لظاهرة إحلال العملة وإنتشارها بسعة في دول أمريكا اللاتينية ودول الاتحاد السوفيتي السابق إذ بالرغم من إن شيوع الظاهرة في العديد من دول أمريكا اللاتينية كان قد عرف منذ عقدي السبعينيات والثمانينيات بالتزامن مع ارتفاع معدلات التضخم فان التخفيف التدريجي من القيود المفروضة على ايداع العملة الأجنبية في معظمها، ولجوءها الى صندوق النقد الدولي لإتباع وصفات الإصلاح الاقتصادي التي يأتي في مقدمة اجراءاتها تحرير سعر الصرف ورفع الدعم والانفتاح التجاري والمالي، الامر الذي إنعكس على ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض اسعار الصرف. ونتيجة لذلك يلاحظ إن الإحلال بلغ مستويات عالية (30-60%) في معظم الاقتصادات المنحولة مسببا بالتخفيضات الحادة في قيم العملات المعنية وأسعار الفائدة السالبة الناجمة عن ارتفاع معدلات التضخم.

ثالثا: ظاهرة إحلال العملة في الاقتصاد العراقي

• خلفيات الظاهرة في الاقتصاد العراقي و نتائجها

لم تكن الدولار من الظواهر المألوفة في الاقتصاد العراقي، فالمعدل القوي لسعر صرف الدينار على امتداد تاريخه الطويل المدعوم بقوة صادراته النفطية وحصر التعامل بالصرف الاجنبي بيد الدولة الذي ميز الادارة النقدية والتجارية الشاملة للاقتصاد خلال المرحلة السابقة جعل من استخدام الدولار لأغراض التعامل المحلي أمرا نادر ان لم يكن معدوما خاصة خلال المدة الى ما قبل أواسط عقد الثمانينيات. الا ان تغيرا محسوسا بدأ بالظهور بهذا الاتجاه أخذ بالتنامي مع تزايد تدهور قيمة الدينار بالتزامن مع ظهور بوادر التضخم السريع في الاقتصاد في النصف الثاني من عقد الثمانينيات

عندما بدأ الاقتصاد يتحسس من تأثيرات الحرب العراقية الايرانية وانعكاساتها على استنزاف الموارد المالية الجارية وارصدة الاحتياطيات الدولية، فانخفض سعر صرف الدينار العراقي من 0.306 دينار لكل دولار في عام 1980 الى 7.7 دينار لكل دولار في عام 1990 لتبدأ ظاهرة الدولة بالظهور خاصة مع اتخاذ السلطة النقدية في عام 1987 قرارا يقضي بافساح المجال للقطاع الخاص بالمساهمة في التجارة الخارجية. مع ذلك لم يعرف الاقتصاد العراقي حتى عقد التسعينيات تطورا ملحوظا للظاهرة وبقي الدينار العراقي يؤدي دوره كمخزن للقيمة واداة للمدفوعات الآجلة محليا ولكن مع تنامي دور الدولار في التعامل كمخزن للقيمة واداة للمدفوعات الاجلة فيما يتعلق بالصفقات التجارية. الا ان الاستشراء الفعلي للظاهرة وتحول الاقتصاد العراقي الى اقتصاد مدولر جزئيا بدأ مع اشتداد الحصار الاقتصادي على العراق الذي نتج عنه ما يعرف بالتضخم المفرط hyper inflation الذي ساد الاقتصاد العراقي خلال عقد التسعينيات إذ ارتفع المستوى العام للأسعار بما يعادل أكثر من اربعة آلاف خلال المدة 1993-2000 وانخفض سعر صرف الدينار العراقي من سبعة دينار لكل دولار في بداية عقد التسعينيات ليصل الى ادنى مستوى له عند معدل 3000 دينار للدولار خلال عقد التسعينيات. واصبح الدولار شيئا فشيئا على المستوى المحلي اداة لقياس المدفوعات الاجلة ثم مخزن للقيمة ثم واسطة في التبادل في الصفقات التي تجري محليا.

ولعل اهم النتائج السلبية التي ترتبت على بروز هذه الظاهرة في الاقتصاد العراقي ان الدولار كان مقبلا باعلى من قيمته الدولية على اساس تعادل القوة الشرائية، فتهافت المتعاملين على بيع الدينار العراقي مقابل الدولار من جهة واستمرار السلطات الاقتصادية على دعم الاسعار من جهة اخرى جعل الدولار يأخذ قيمة مغالية فيها بصيغ ما يمكن شراؤه من الموارد الحقيقية المحلية بالمقارنة مع ما يمكن شراؤه القدر نفسه من الدولارات في المقياس العالمي، الامر الذي فصح المجال امام شراء الموارد الحقيقية في الاقتصاد العراقي باقل من قيمتها في ظل سيادة بنية من التكاليف المدعومة. أي ان ظاهرة الدولة برزت في الاقتصاد العراقي في الوقت الذي استمرت فيه الدولة على الدعم السلعي للأسعار بالدينار العراقي وهو ما ميز تجربة الاقتصاد العراقي مع الدولة وفاقم من آثارها السلبية، وفي الوقت الذي استنزفت طبقات وشرائح من مستلمي الدخل النقدية مدخراتهم الحقيقية بسبب التضخم المفرط-التي جمعت على امتداد عقود من ممارسة النشاط الاقتصادي الفعلي، فانهم في الوقت نفسه باعوا هذه المدخرات الحقيقية باقل من قيمتها بالدولار المقيم باعلى من قيمته الحقيقية على اساس تعادل القوة الشرائية، الامر الذي افسح المجال امام شرائح اخرى ممن يتعاملون داخل الدورة الدولارية (سواء في داخل العراق ام خارجه) في ان يثروا بشراء موارد حقيقية مقيمة باقل من قيمتها.

من جهة اخرى ساهمت الدولة في انعاش سوق المضاربة بالعملة الذي وجد من السوق الهشة للدينار العراقي وتأثير عامل التوقعات فيه الى اشاعة نوع من المضاربة المؤدية الى عدم

الاستقرار في سوق الصرف إذ يؤدي أي انخفاض في قيمة الدينار الى انخفاض لاحق نظرا لسيادة التوقعات المتشائمة وسرعة اختراقها وتأثيرها في سوق الصرف.

أما الأثر السلبي الآخر فتمثل في اضعاف قدرة السلطة النقدية على ادارة السياسة النقدية في الاقتصاد اذ ان وجود جزء من عرض النقد في الاقتصاد المدولر جزئيا خارج سيطرة السلطة النقدية يعرقل تحقيق الاهداف التي تتوخاها السلطة النقدية من اتباع سياسات معينة، بل انه يغلب ان تتحقق نتائج معاكسة لما تريده السلطة النقدية بسبب عدم امكانية السيطرة على ردود افعال المتعاملين بالعملة الاجنبية. فعندما تسعى السلطة النقدية على سبيل المثال الى تقييد عرض النقد في الاقتصاد بهدف السيطرة على الاتجاهات التضخمية قد يقوم المتعاملون بزيادة الطلب على الموجودات الحقيقية بما يتوفر لديهم من عملة اجنبية وبالتالي يعرقلون تحقق هدف السلطة النقدية في كبح الاسعار.

• انعكاسات عملية التحول على التضخم و سعر الصرف

لاحظنا فيما تقدم ان سيادة الاتجاهات التضخمية المفرطة و الانخفاض الحاد لسعر صرف الدينار العراقي خلال مدة الحصار الاقتصادي كانت من اهم العوامل التي افضت الى ظهور الدولار في الاقتصاد العراقي. ولعل ما يتبادر الى الذهن هو ان تحسن سعر الصرف وتراجع معدلات التضخم قد يؤدي الى التقليل من حجم الظاهرة. وهذا الامر يصح اذا تحقق تحسن فعلي في الاداء الكلي للاقتصاد بحيث ان تحسن القوة الشرائية للوحدة النقدية يعكس تنامي الثقة في القدرات الاقتصادية في جانب العرض وفي حسن الادارة الاقتصادية بشقيها المالية والمصرفية في ادارة الطلب. أما ما تحقق في الاقتصاد العراقي بعد رفع الحصار الاقتصادي عنه في اعقاب 2003، فانه لا يزال متواضعا بكل المقاييس بالرغم من كثرة الوعود و المساعي لإعادة الاعمار وإصلاح الوضع الاقتصادي. وحيث اننا لسنا هنا بصدد تقييم تجربة اصلاح الاقتصادي المعلنة للاقتصاد العراقي، فاننا سنكتفي بتتبع مسار المتغيرات المؤدية الى ظاهرة الدولار في مقدمتها التضخم الاقتصادي وسعر صرف الدينار - التي تشكل بدورها مظاهر لأختلالات هيكلية حقيقية في الاقتصاد - وعلاقة كل منها بعملية التحول الاقتصادي.

وقد سبقت الاشارة الى ان تجارب التحول الاقتصادي غالبا ما تكون مصحوبة ب بروز ظاهرة الدولار بسبب انفتاح الاقتصاد و تكيف بنية التكاليف المحلية بالتناسب مع بنية التكاليف الدولية وهي النتائج المترتبة على الغاء دعم الاسعار واطلاق حرية سعر الصرف. لذلك فان تجارب التحول غالبا ما تمر بمرحلة انتقالية ينخفض فيها الدخل الحقيقي للأفراد وانخفاض القوة الشرائية للنقود مصحوبة بانخفاض سعر صرف العملة المحلية.

وقدر تعلق الامر بالاقتصاد العراقي فان الاتجاهات المعلنة للتحول نحو اقتصاد السوق لا تزال تمر بمراحل الاختبار، ذلك ان الارضية لا تزال غير مهيأة عمليا لعمل اهم ادوات عملية التحول التي يأتي في مقدمتها الخصخصة المصحوبة بدخول الاستثمار الاجنبي المباشر، ولعل ابرز ما توضح الى حد الآن عن اجراءات التحول لا يزال ينحصر في اطار التشريعات مع بعض الاجراءات في مجال رفع الدعم عن الاسعار، وانفتاح النظام التجاري عن طريق رفع الحواجز امام المستوردات. ومن الاستدلال ببعض المؤشرات يلاحظ بان مستويات التضخم التي شهدت تباطؤ ملحوظ في بداية العقد، بدأت بالتصاعد بعد عام 2003 لتصل الى 66% في عام 2006.

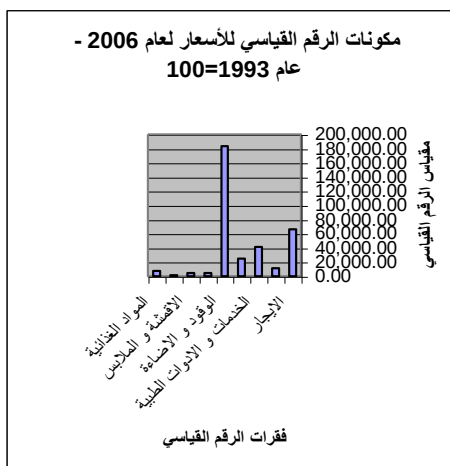
جدول 1- مؤشرات التضخم في الاقتصاد العراقي 2001-2006

السنة	معدل التضخم %	المعدل العام للرقم القياسي للأسعار 100=1993
2001		4355
2002	19.33	5197
2003	33.8	6943
2004	27	9393
2005	37	12073
2006	66	20042

المصدر : النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي 2003-2006

وان اسعار الوقود تأتي في مقدمة الفقرات التي ساهمت في رفع المستوى العام للأسعار التي شملتها اجراءات رفع الدعم الجزئي ضمن سياق تصحيح الاسعار التي تعد من ابرز عناصر سياسات التحول. ومن المرجح ان يؤدي تعديل أو الغاء نظام البطاقة التموينية الذي تطالب به المؤسسات الدولية بدعوى الاصلاح السعري الى المساهمة في رفع المستوى العام للأسعار.

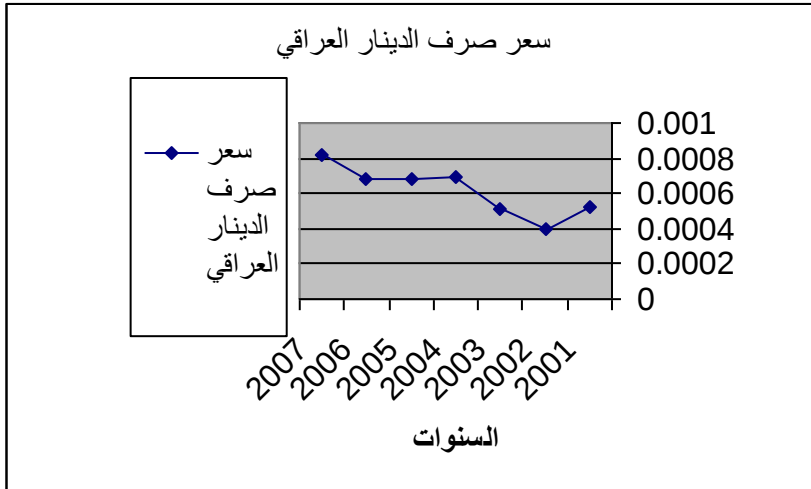
شكل 1-



المصدر: النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي

أما سعر صرف الدينار فقد شهد تحسنا متواضعا مع تحسن وضع الصادرات النفطية العراقية وسعي الادارة النقدية الى استهداف التضخم عن طريق استهداف سعر الصرف. و بالرغم من الفرق الموجب بين معدلي نمو التضخم ارتفاع سعر صرف الدينار لصالح الأول، فان الاسس الحقيقية التي يستند اليها تحسن سعر صرف الدينار التي تتمثل في تحسن الصادرات النفطية حصرا قد عمل على الحد من التوقعات المتشائمة في سوق الصرف و قلل من تعرضها الى الاختراق من قبل عمليات المضاربة الامر الذي أدى من بين عوامل أخرى-تراجع جزئي لظاهرة الدولار كما سنلاحظ عند تعرضنا لقياس الظاهرة.

شكل -2-



رابعاً: قياس الدولار في الاقتصاد العراقي

سبقت الإشارة الى ان قياس احلال العملة يواجه صعوبات جمة عند التطبيق بسبب صعوبة تقدير حجم العملة الاجنبية في التداول وعلى هذا الاساس فسنعمد الى اتباع طريقتين في تقدير الظاهرة في الاقتصاد العراقي، الأولى هي الطريقة المعتمدة من صندوق النقد الدولي في قياس الدولار، والثانية هي التي اجتهدنا فيها في تقدير العملة الاجنبية في التداول وسنحاول التوفيق بين الطريقتين في قياس الظاهرة.

أولاً: طريقة صندوق النقد الدولي :

وتستند هذه الطريقة في قياس احلال العملة الى نسبة الايداعات الجارية بالعملة الاجنبية في الجهاز المصرفي التجاري الى عرض النقد بالمفهوم الواسع، باعتبار ان الحسابات الجارية بالعملة الاجنبية تستخدم لأغراض الاحتياط والمعاملات وكمخزن للقيمة. ويبدو من الواضح ان هذه الطريقة تحاول تلافي صعوبة تقدير العملة الأجنبية الموجودة فعلاً في التداول بسبب صعوبة قياسها. ولعل من اهم عيوب هذه الطريقة فضلاً عن كونها تستبعد العملة في التداول، كونها لا تنجح الا في تلك البلدان التي تسمح الإجراءات السارية فيها بالايدياع بالعملة الاجنبية، والتي تتوافر فيها الثقة الكافية في الجهاز المصرفي للقيام بالايدياع بهذه العملات.

جدول -2-

مؤشرات عرض النقد وإحلال العملة في الاقتصاد العراق خلال المدة 2003- 2006 - مؤشر صندوق النقد الدولي -

السنوات	عرض النقد الضيق Narrow Money Supply	Quasi أشباه النقد Money	عرض النقد الواسع Broad Money Supply-	المطلوبات الأجنبية Foreign Liabilities	مؤشر إحلال العملة FL/BMS
2003	5,773,601	1,179,819	6,953,420	2,746,690	%39
2004	10,148,626	1,349,522	11,498,148	5,005,542	%43
2005	11,399,125	3,260,225	14,659,350	3,074,525	%20
2006	15,460,060	5,134,923	20,594,983	3,147,639	%15

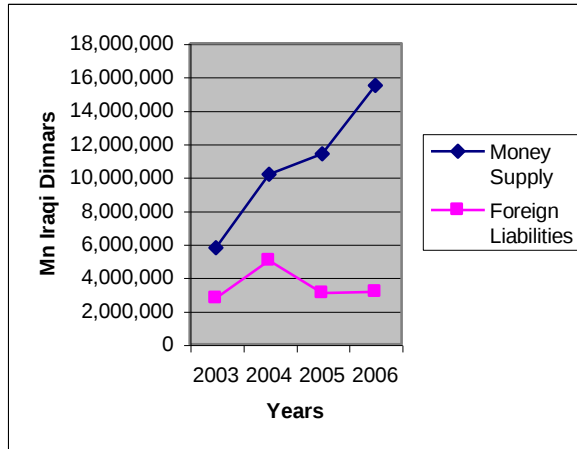
تم احتساب المؤشر استناداً الى بيانات المصدر

المصدر :النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي-أصدارات مختارة

ونلاحظ في الجدول ان هذه الطريقة بالرغم من ما يرد عليها من تحفظات-تشير الى ان الاقتصاد العراقي يعد حتى عام 2005 من الاقتصادات ذات النسب العالية في الدولار ، اذ من المتفق عليه في ادبيات صندوق النقد الدولي ان تجاوز الدولار لنسبة 30% تجعل الاقتصاد مدولراً جزئياً بنسبة عالية. وهنا ينبغي التوقف عند عام 2004 اذ ارتفعت النسبة الى 40% لإذ ارتفعت المطلوبات

الاجنبية في المصارف التجارية-لاحظ الشكل 3-بسبب سيادة التوقعات المتفائلة حول انفتاح الاقتصاد العراقي وتزايد النشاطات الاجنبية فيه-الاقتصادية منها وغير الاقتصادية- ويلاحظ بعد ذلك تراجع هذه النسب بسبب ارتفاع عرض النقد بالعملة المحلية من جهة وانخفاض المطلوبات الاجنبية من جهة أخرى. كم نلاحظ من الشكل.

شكل 3- عرض النقد و المطلوبات الاجنبية



المصدر: النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي -إصدارات مختارة

ثانيا : طريقة تقدير العملة في التداول:

تستند هذه الطريقة الى اعتماد التناسب بين العملة الموجودة في التداول من عرض النقد الواسع و استخدام هذه النسبة كأساس لتقدير العملة الاجنبية الموجودة في التداول من المطلوبات النقدية من العملة الاجنبية في الجهاز المصرفي التجاري. أي افترض ان دواعي تداول العملة الاجنبية تتناسب مع دواعي تداول العملة الوطنية. وعلى هذا الاساس يتم احتساب مؤشر احلال العملة بعده النسبة بين العملة الاجنبية في التداول الى عرض النقد الفعلي بالمفهوم الضيق. ونلاحظ من معطيات الجدول، تقارب النسب بين الطريقتين مما يؤشر صحة هذا الاتجاه في التقدير، اذ نلاحظ ان احتساب الدولار بموجب هذه الطريقة يبين الفرق في تقديرات عام 2003 إذ ان الجمهور لا يزال يفتقد الى الثقة بالجهاز المصرفي و لا يميل الى وضع ايداعاته الدولارية كحسابات مصرفية لذا فان طريقة التداول المقدّر اكثر دلالة بالنسبة لهذه السنة، أما في عام 2004 الذي شهد تناميا واسعا في المطلوبات الاجنبية لدى المصارف التجارية، فانه في هذا العام بالتحديد من المفضل الركون الى طريقة صندوق النقد الدولي في التقدير بسبب تنامي الايداعات في المصارف التجارية من الشركات و الجهات الاجنبية بسبب سيادة

جو من التفاؤل حول انفتاح الاقتصاد العراقي، الذي سرعان ما تراجع في السنوات اللاحقة بسبب تردي الوضع الامني.

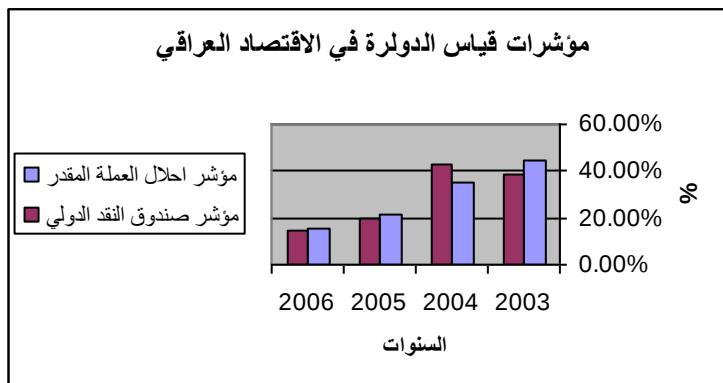
جدول -3- مؤشر إحلال العملة المقدر

مؤشر إحلال العملة المقدر %	عرض النقد بالمفهوم الضيق	العملة الأجنبية المقدرة في التداول	نسبة العملة في التداول %	المطلوبات الأجنبية	Years
44.4264	4946046	2197352	0.8	2,746,690	2003
35.511	10148626	360390 2	0.72	5,005,542	2004
21.5773	11399125	2459620	0.8	3,074,525	2005
15.6771	15460060	2423682	0.77	3,147,639	2006

تم احتساب المؤشر استنادا الى بيانات المصدر

المصدر: النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي-إصدارات مختارة

شكل -4-



تم احتساب النسب على اساس بيانات البنك المركزي العراقي - التقارير و النشرات السنوية 2003-2006

ومن متابع اتجاهات الشكل-4- نلاحظ ان المؤشر المقدر للدولرة يقترب من مؤشر الصندوق الا في السنوات التي يبرز فيها احلال الموجودات، كما هو الحال في عام 2004 لذلك يمكن الركون

الى هذه الطريقة في تقدير حجم العملة الاجنبية في التداول للوصول الى مؤشر احلال العملة الذي قد يختلف في الاتجاه عن مؤشر احلال الموجودات.

كما يمكن الاستنتاج ان ارتفاع احلال الموجودات يمكن ان يكون ظاهرة تؤثر ارتفاع الثقة في الأداء الاقتصادي المحلي وسيادة التوقعات المتفائلة ولكنه لا يؤثر بالضرورة ارتفاع الثقة بالعملية المحلية كما ان احلال الموجودات يمكن ان يكون عملية مصاحبة للانفتاح المالي والتجاري بالتزامن مع رفع القيود على الابداعات بالعملية الاجنبية. اما احلال العملة فيبقى يمثل الظاهرة الخفية التي تعبر عن الثقة بالعملية المحلية في التداول والتي ترتبط بالثقة في قيمة العملة المحلية.

وعليه يمكن الاستنتاج انه في الوقت الذي تؤثر المؤشرات اعلاه الى انخفاض كل من احلال العملة واحلال الموجودات في الاقتصاد العراقي، فان هذا الانخفاض لا يرتبط بتحسين الاداء الاقتصادي، اذ انه من المتوقع ان يرتفع مؤشر احلال الموجودات اذا ما استقر الوضع العام في العراق وصار من المشجع وفد الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، ولعل ارتفاع المطلوبات الاجنبية في عام 2004 بنسبة تزيد عن 82% عما كانت عليه في عام 2003 بسبب شيوع التوقعات المتفائلة حول الوضع الاقتصادي، ثم تراجعها مع تدهور الوضع العام في العراق يؤثر ان احلال الموجودات سيرتفع مع تحسن الوضع الاقتصادي وانفتاح الاقتصاد امام اسواق المال الدولية. اما تقديرات احلال العملة فستتأثر بعاملين الأول هو نسبة ما تشكله العملة المتداولة من الدولار-أي لأغراض التعامل-من الابداعات الأجنبية في الجهاز المصرفي والثاني هو اتجاهات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار، المرتبط في جزء منه بمستويات التضخم و حجم الصادرات وسياسة البنك المركزي في استهداف التضخم عن طريق استهداف سعر الصرف. إذ سيعمل كلا الأمرين باتجاه معاكس تكون حصيلته حجم احلال العملة في الاقتصاد، ومن المرجح اذا استمر تحسن الدينار العراقي ان ينحسر احلال العملة ويزداد احلال الموجودات مع الانفتاح الاقتصادي.

الخلاصة

تتطوي ظاهرة الدولار-التي يقصد بها احلال العملة الاجنبية محل العملة المحلية في تأدية وظائف النقود-على مضامين كثيرة منها ما يتعلق بالسيادة النقدية ودرجة تحكم السياسة النقدية المحلية ومنها ما يتعلق بهيكل الثروة على مستوى القطاعات والافراد بسبب خصائص بنية التكاليف المحلية التي تجعل من الدولار يأخذ قيمة مغالى فيها في الاقتصاد الوطني بالقياس الى قوته الشرائية على الصعيد الدولي.

وقدر تعلق الامر بالعراق فقد لمس الاقتصاد العراقي المضامين السلبية للدولرة واهمها ما يتعلق بالفرق بين القوة الشرائية للدولار محليا و دوليا، فتهافت المتعاملين على بيع الدينار العراقي مقابل الدولار من جهة واستمرار السلطات الاقتصادية على دعم الاسعار من جهة اخرى جعل الدولار يأخذ قيماً مغالى فيها بصيغ ما يمكن شراؤه من الموارد الحقيقية المحلية بالمقارنة مع ما يمكن شراؤه بالقدر نفسه من الدولارات في المقياس العالمي، الامر الذي فسح المجال امام شراء الموارد الحقيقية في الاقتصاد العراقي باقل من قيمتها في ظل سيادة بنية من التكاليف المدعومة. أي ان ظاهرة الدولرة برزت في الاقتصاد العراقي في الوقت الذي استمرت فيه الدولة على الدعم السلعي للأسعار بالدينار العراقي وهو ما ميز تجربة الاقتصاد العراقي مع الدولرة و فاقم من آثارها السلبية، وفي الوقت الذي استنزفت طبقات و شرائح من مستلمي الدخل النقدية مدخراتهم الحقيقية-بسبب التضخم المفرط-التي جمعت على امتداد عقود من ممارسة النشاط الاقتصادي الفعلي، فانهم في الوقت نفسه باعوا هذه المدخرات الحقيقية باقل من قيمتها بالدولار المقيم باعلى من قيمته الحقيقية على اساس تعادل القوة الشرائية، الامر الذي افسح المجال امام شرائح اخرى ممن يتعاملون داخل الدورة الدولارية (سواء في داخل العراق او خارجه) في ان يثروا بشراء موارد حقيقية مقيمة باقل من قيمتها.

لقد توصل البحث الى طريقة لتقدير احلال العملة جاءت نتائجها قريبة من الطريقة المعتمدة من صندوق النقد الدولي، إذ تراوحت نسب الاحلال بين ما يقارب او يزيد عن 40% عام 2003 الى مايقارب 15% عام 2006. وفي الوقت الذي تؤثر المؤشرات الى انخفاض كل من احلال العملة واحلال الموجودات في الاقتصاد العراقي، فان هذا الانخفاض لا يرتبط بتحسين الاداء الاقتصادي، لذا من المتوقع ان يرتفع مؤشر احلال الموجودات اذا ما استقر الوضع العام في العراق و صار من المشجع وفد الاستثمارات الاجنبية المباشرة، ولعل ارتفاع المطلوبات الاجنبية في عام 2004 بنسبة تزيد عن 82% عما كانت عليه في عام 2003 بسبب شيوع التوقعات المتفائلة حول الوضع الاقتصادي، ثم تراجعها مع تدهور الوضع العام في العراق يؤثر ان احلال الموجودات سيرتفع مع تحسن الوضع الاقتصادي وانفتاح الاقتصاد امام اسواق المال الدولية. أما احلال العملة فسيرتبط بتحسين قيمة الدينار العراقي ومدى تأثيره على تخفيض معدلات التضخم من جهة وعلى نسبة العملة الاجنبية المتداولة من المطلوبات الاجنبية في الجهاز المصرفي من جهة أخرى.